Legal Studies for Islamic Countries

Volume 2, Issue 1, 2026

The Capacities of International Law in Addressing the Impacts of Climate Change on the Persian Gulf

Seyed Qassem Zamani

Professor, Faculty of Law and Political Science, Allameh Tabataba'i University, Tehran, Iran. Email: zamani@atu.ac.ir

Article Info

Article type:
Research Article

Article history:
Received 2025-07-27
Received in revised form 2025-10-05
Accepted 2026-01-14
Published online 2026-03-28

Keywords:
Climate Change, Persian Gulf, International Law, Law of the Sea, Paris Agreement, Human Rights, International Responsibility.

ABSTRACT

This article examines the impacts of climate change on the Persian Gulf region and analyzes the capacities of international law in addressing these impacts. The article highlights the unique environmental characteristics of the Persian Gulf, including its shallow depth and high salinity, which make it highly vulnerable to climate change, particularly sea-level rise and increasing temperatures. The article discusses the legal challenges arising from climate change, such as the impact of sea-level rise on the baselines of coastal states and the stability of maritime boundaries, and examines relevant provisions of the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea. The article also reviews the main international instruments for addressing climate change (the 1992 Convention, the Kyoto Protocol, the 2015 Paris Agreement) and the latest developments in international judicial bodies, including the advisory opinions of the International Tribunal for the Law of the Sea and the International Court of Justice, as well as judgments of the European Court of Human Rights. The article concludes that although the Gulf states are parties to many agreements, their political and economic disputes, and their dependence on oil and gas, hinder the necessary regional cooperation to address climate change. It calls for the establishment of a joint regional mechanism to protect the Persian Gulf before it is too late.

Cite this article : Zamani, S.Q (2026). The Capacities of International Law in Addressing the Impacts of Climate Change on the Persian Gulf, *Research in Instructional Methods*, 2 (1), 82-91. https://doi.org/10.22091/lsic.2026.15906.1057

© The Authors
10.22091/lsic.2026.15906.1057 Publisher: University of Qom
https://lsic.qom.ac.ir/article_3507.html?lang=en

البحوث القانونية للدول الاسلامية
المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٢٦

إمكانات القانون الدولي في التعامل مع آثار تغير المناخ على الخليج الفارسي

سيد قاسم زماني

أستاذ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العلامة الطباطبائي، طهران، إيران. zamani@atu.ac.ir

معلومات المقالة

نوع المادة:
مقالة محكّمة

تاريخ المقال:
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٧/٢٧
تاريخ المراجعة: ٢٠٢٥/١٠/٠٥
تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٠١/١٤
تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠٣/٢٨

الكلمات الرئيسة:
تغير المناخ، الخليج الفارسي، القانون الدولي، قانون البحار، اتفاق باريس، حقوق الإنسان، المسؤولية الدولية.

الملخّص

يتناول هذا المقال تأثيرات تغير المناخ على منطقة الخليج الفارسي ويحلل إمكانات القانون الدولي في التعامل مع هذه الآثار. يبرز المقال الخصائص البيئية الفريدة للخليج الفارسي، ومنها عمقه الضحل وارتفاع ملوحته، مما يجعله شديد التأثر بتغير المناخ، خاصة ارتفاع مستوى سطح البحر وازدياد درجة الحرارة. ويناقش المقال التحديات القانونية الناشئة عن تغير المناخ، مثل تأثير ارتفاع مستوى البحر على خطوط الأساس للدول الساحلية واستقرار الحدود البحرية، ويدرس الأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٣. كما يستعرض المقال الصكوك الدولية الرئيسية لمواجهة تغير المناخ (اتفاقية ١٩٩٢، بروتوكول كيوتو، اتفاق باريس ٢٠١٥) وآخر التطورات في الهيئات القضائية الدولية، بما فيها الآراء الاستشارية لمحكمة قانون البحار ومحكمة العدل الدولية، وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويخلص المقال إلى أن دول الخليج على الرغم من انضمامها للعديد من الاتفاقيات، إلا أن خلافاتها السياسية والاقتصادية واعتمادها على النفط والغاز تعيق التعاون الإقليمي اللازم لمواجهة تغير المناخ، ويدعو إلى إنشاء آلية إقليمية مشتركة لحماية الخليج الفارسي قبل فوات الأوان.

الاقتباس: زماني، سيد قاسم. (١٤٤٧).إمكانات القانون الدولي في التعامل مع آثار تغير المناخ على الخليج الفارسي، *البحوث القانونية للدول الاسلامية*، ٣(١). صص: ٩١-٨٣. https://doi.org/10.22091/lsic.2026.15906.1057

https://lsic.qom.ac.ir/article_3507.html?lang=en

الناشر: جامعة قم

doi 10.22091/lsic.2026.15906.1057

© المؤلفون
CC BY NC ND

المقدمة

ارتفاع درجة الحرارة العالمية وتغير المناخ يهددان حياة ٣٠ إلى ٣٠٪ من الأنواع النباتية والحيوانية، ويجعلان فقدان التنوع البيولوجي ملموساً تماماً. إن وصف تغير المناخ بأنه أهم تحدٍ يواجه المجتمع الدولي في العصر الحالي، واعتباره سبباً للقلق المشترك للبشرية[١] يدل على المخاطر التي يسببها تغير المناخ للمجتمع الدولي.

يؤثر تغير المناخ على جميع عناصر البيئة العالمية، لكن يعتبر الغلاف المائي (الهيدروسفير) أكثر العناصر تأثراً بالتغيرات المناخية: فذوبان الجليد القطبي، وارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات، وتغير تركيب البيئة البحرية وتحمضها هي جزء من هذه الآثار.[٢] مع ازدياد حرارة الأرض وتبعاً لذلك ذوبان الجليد القطبي، يُتوقع أن يرتفع مستوى سطح البحار والمحيطات بشكل ملحوظ. هذا الارتفاع سيؤثر أكثر ما يؤثر على الدول ذات السواحل المنخفضة والجزرية. حتى الآن، كان ارتفاع مستوى الماء ملموساً على الدول الجزرية في المحيط الهادئ مثل توفالو وناورو وجزر مارشال.

ولا ينبغي إغفال تأثير تغير المناخ على الخليج العربي. فالخليج الفارسي بمساحة تقارب ٢٤٥ ألف كيلومتر مربع يقع في شمال غرب المحيط الهندي، ويتصل عبر مضيق هرمز ببحر عمان ثم بالمحيط الهندي. من السمات البارزة لهذه المساحة المائية، عمقها الضئيل جداً. أقصى عمق يوجد عند مدخل مضيق هرمز ويقارب ١٠٠ متر. إن عمق الخليج الفارسي الضحل بمتوسط يقارب ٣٥ متراً يجعله يعتمد بشكل كبير على قوة دفع الرياح، وقوة الاحتكاك القاعي، والتيار الحراري الملحي (وهو تدرج كثافة ودرجة الحرارة في المقطع الرأسي لمياه البحر). من حيث الخصائص الجيولوجية، فإن منطقة الخليج الفارسي هي نتيجة تراجع اليابسة وتقدم مياه البحر، أي بقدر ما هو متوقع من آثار تغير المناخ في ارتفاع مستوى سطح البحر، بنفس القدر يتقدم الماء في اليابسة ويزداد مستوى سطحه. الخليج الفارسي منطقة ضحلة ودرجة حرارتها تتأثر حتماً بالاحترار العالمي، ومن المتوقع أن يكون ارتفاع درجة حرارة مياه الخليج الفارسي بسبب تغير المناخ والاحترار العالمي، وضحالته، واختلاطه الكامل، وقصر مدة مكوث الماء (متوسط

---

١. Common Concern of Mankind

٢. هناك عاملان أساسيان يؤثران في ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات: الأول هو تمدد مياه المحيطات نتيجة ازدياد درجة حرارة الأرض، والثاني يتعلق بذوبان الجليد الموجود في القطبين والأنهار الجليدية. تسعةٌ وتسعون في المائة (٩٩٪) من موارد المياه العذبة محصورة في أنهار القطب الجنوبي الجليدية. وتشير نتائج التنبؤات الخاصة بتغير مستوى سطح البحار حتى عام ٢١٠٠ ميلادي إلى أن الحد الأدنى للارتفاع هو ١٢ سنتيمتراً، والحد الأقصى ٢٢٠ سنتيمتراً.

الزمن ٤-٥ سنوات) أعلى من المتوسط العالمي؛ ومعدل التبخر فيه أكبر بكثير من معدل هطول الأمطار. ارتفاع درجة حرارة الهواء المجاور لسطح البحر يسبب زيادة الرياح، وزيادة التبخر واختلاط الماء. زيادة سرعة الرياح تؤثر في مدى تقدم التيار المائي الداخل من بحر عمان إلى الخليج الفارسي وتسبب انخفاض هذا التقدم.

نظراً لوحدة النظام البيئي المائي، فإن أي تغير في جزء من سطح البحر يرى في كل مكانه. آثار تغير المناخ في ارتفاع مستوى المياه الحرة ودورها في إدارة السواحل والموانئ في الخليج الفارسي ملموسة. تأثير تغير المناخ في منطقة الخليج الفارسي كبير، ولهذا يعتبر الخليج الفارسي من أكثر مناطق العالم حساسية وضعفاً تجاه تغير المناخ. نتيجة الارتفاع المستمر لدرجة الحرارة في الخليج العربي، فإن بعض أنواع المرجان قد تكيفت مع الوضع الحالي وتغير لونها.

بعض الكتاب قاموا بتقسيم مناطق الخليج العربي. يعتقد البعض أن دولة قطر ستتأثر بشدة بتغير المناخ وستفقد جزءاً كبيراً من أنواعها النباتية والحيوانية.

بالإضافة إلى ذلك، في العقود الأخيرة، وبسبب مجموعة من الأنشطة البشرية غير المرغوبة بأشكال مختلفة، لحقت أضرار كبيرة بالخليج العربي، وهذا الأمر ضاعف من تأثير تغير المناخ في هذه المنطقة. نتيجة الأنشطة المدمرة، فإن النظام البيئي الفريد للخليج العربي يُدمّر[1]. تغيير شكل الساحل من قبل بعض الدول، بما في ذلك إنشاء جزر اصطناعية، هو أحد الإجراءات الأخرى التي تسارعت في عملية تدمير البيئة البحرية. ضيق مضيق هرمز جعل مياه الخليج الفارسي تتجدد ببطء. ملوحة مياه هذه المنطقة أعلى من متوسط ملوحة مياه العالم وتصل في المناطق الوسطى إلى ٧-٨٪. يحتوي الخليج الفارسي على ١٣٠ جزيرة كبيرة وصغيرة مأهولة وغير مأهولة ذات تراكيب جيولوجية مختلفة، وجزيرة قشم هي أكبرها. حرب العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب العراق والكويت (١٩٩١) وجهتا ضربات شديدة للبيئة في منطقة الخليج العربي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر منطقة الخليج الفارسي بأكملها جرفاً قارياً، وعمليات التنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما، ووجود الموارد النفطية أيضاً، تسببت بأضرار جسيمة لهذه المنطقة.

المبحث الأول: تغير المناخ وتأثيره على خطوط الأساس للدول الساحلية للخليج الفارسي

وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٣، فإن الخليج الفارسي هو بحر مغلق أو شبه مغلق (المواد ١٢٢ و ١٢٣). هناك ثماني دول في منطقة الخليج العربي، ما عدا إيران والإمارات العربية المتحدة اللتين اكتفتا بالتوقيع على اتفاقية ١٩٨٣ لقانون البحار وامتنعتا عن التصديق عليها، فإن بقيتها أعضاء في اتفاقية ١٩٨٣ لقانون البحار.

خط الأساس العادي، وهو المعيار الرئيسي لتحديد نطاق المناطق البحرية، هو خط أدنى جزر كامل للبحر على طول الساحل. في بعض الحالات، بما في ذلك الجزر التي تبعد عن البر الرئيسي أقل من ٢٤ ميلاً بحرياً، يمكن للدولة الساحلية استخدام خطوط الأساس المستقيمة. إذا تغير خط الأساس بسبب تغير الساحل نتيجة ارتفاع مستوى الماء، فإن طول وعرض المناطق البحرية المختلفة سيتغير. ارتفاع مستوى الماء قد يغمر السواحل ذات

١. عندما اعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) بالخليج الفارسي كمنطقة خاصة، بادرت دول المنطقة إلى التوقيع على اتفاقية الكويت (١٩٧٨). تُعد هذه الاتفاقية بمثابة اتفاق شامل وعام لحماية البيئة البحرية. ركزت هذه الاتفاقية على الخصائص البيئية الخاصة للخليج الفارسي وقابليته الفريدة للتضرر من التلوث. تناولت الاتفاقية ثلاثة مصادر للتلوث البحري، وهي: السفن، والمصادر البرية، والأنشطة البحرية من تنقيب واستغلال. كما أنشأ البروتوكول الملحق (١٩٩٠) بهذه الاتفاقية، والمتعلق بمصادر التلوث البرية، منظمة (رابمي) تهدف إلى معالجة حالات التلوث المفاجئ مثل الحوادث وغرق ناقلات النفط. ولم تولِ هذه الاتفاقية اهتماماً بحماية الموارد الحية البحرية والحفاظ عليها.

التضاريس والتعرجات وقد يبرر استخدام خط الأساس العادي. في هذه الحالة، ماذا يحدث للحقوق التاريخية للدولة الساحلية الناتجة عن استخدام خطوط الأساس المستقيمة لفترة طويلة؟ وغمر الجزر المجاورة للبر الرئيسي يخلق نفس الغموض.

في هذه الظروف، هل يمكن التمسك بمبدأ استقرار الحدود أم يجب اعتبار الإنصاف هو المعيار؟

تنص المادة ١١ من اتفاقية قانون البحار بقاعدة تتعلق بالمنشآت المرفئية: «لغرض تعيين حدود البحر الإقليمي، تعتبر النقاط الخارجية للمنشآت المرفئية الدائمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من نظام الميناء جزءاً من الساحل. لا تعتبر المنشآت البحرية والجزر الاصطناعية منشآت مرفئية.» الآن يطرح سؤال: إذا اختفت هذه المنشآت نتيجة ارتفاع مياه البحر أو قامت الدولة الساحلية بالانسحاب من هذه المنشآت، فهل لا تزال الدولة الساحلية مستحقة للاستفادة من خط الأساس المحيط بالمنشآت المرفئية القديمة؟ لا يمكن إعطاء إجابة واحدة على هذا السؤال بالنظر إلى النهج المحتملة تجاه مسألة تأثير تغير المناخ على الخطوط الساحلية.

المبحث الثاني: القانون الدولي ومواجهة تغير المناخ: الوثائق الدولية

كانت مواجهة تغير المناخ موضوعاً لعديد من الاتفاقيات الدولية. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (ريو دي جانيرو ١٩٩٣) (بهدف الحد من تغير المناخ)، وبروتوكول كيوتو (١٩٩٧) بهدف تحديد سقف لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديد ضمانات التنفيذ للالتزامات، واتفاق باريس ٢٠١٥، هي الوثائق العالمية الرئيسية في مواجهة تغير المناخ[١]

الهدف الأساسي لاتفاق باريس، الذي وصف تغير المناخ بأنه شاغل مشترك للبشرية، هو تشجيع الدول الأعضاء على وقف عملية ارتفاع درجة الحرارة والحد من الاحترار العالمي الناجم عن انبعاثات الغازات الدفيئة. يجب على الدول الأعضاء تحقيق هذا الهدف وفقاً لخطة المساهمة المحددة وطنياً التي تصادق عليها وبناءً على قدراتها الداخلية، وذلك بطريقتين: تقليل استهلاك الوقود الأحفوري وزيادة البواليع الطبيعية (مثل تطوير التشجير وإدارة مستجمعات المياه، تقليل استهلاك النفط في محطات الطاقة... عن طريق تحويلها إلى الغاز) لامتصاص هذه الغازات (التكيف).

المبحث الثالث: مواجهة تغير المناخ في الهيئات القضائية الدولية

١- الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن تغير المناخ: كانت المحكمة الدولية لقانون البحار أول هيئة قضائية دولية تتناول موضوع تغير المناخ. أصدرت هذه المحكمة في ٢٤ مايو ٢٠٢٤ رأيها الاستشاري بشأن «التزامات الدول بموجب اتفاقية ١٩٨٢ لقانون البحار لحماية والحفاظ على المحيطات من الآثار الضارة لتغير المناخ الناجمة عن الغازات الدفيئة".

خلصت المحكمة في تحليلها إلى أن انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة البشرية تندرج ضمن تعريف التلوث البحري الوارد في الاتفاقية وتسبب تلوث البيئة البحرية. لذلك، فإن الدول ملزمة بموجب الاتفاقية باتخاذ

١. كان الهدف من الوثائق المذكورة أعلاه خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وقد حظيت اتفاقية ريو لعام ١٩٩٣ بتصديق ١٩٨ دولة، وبروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ بتصديق ١٩٣ دولة، واتفاق باريس لعام ٢٠١٥ بتصديق ١٩٥ دولة. انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق باريس في ٣ سبتمبر ٢٠١٦، ثم انسحبت منه في ٤ نوفمبر ٢٠٢٠، وعادت للانضمام إليه مجدداً في ٢٠ يناير ٢٠٢١. مع إعادة انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، تم في ٢٠ يناير ٢٠٢٥ التوقيع على أمر تنفيذي لانسحاب أمريكا من اتفاق باريس. سيكون هذا الإعلان عن الانسحاب نافذاً بعد سنة من الإعلان الرسمي عنه. دول إيران واليمن وليبيا ليست أعضاء في اتفاق باريس

التدابير المناسبة واللازمة لمنع التلوث البحري الناجم عن انبعاثات الغازات الدفيئة من الأنشطة البشرية والسيطرة عليه والحد منه، وهو نوع من العناية الواجبة التي تكون صارمة بسبب الأضرار الجسيمة وغير القابلة للإصلاح. وفي هذا الصدد، يجب على الدول أن تبدأ التعاون الدولي (المواد ١٩٤، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢) مع مراعاة أعلى المعارف المتاحة، وضرورة اتباع نهج احترازي ونظامي، والقواعد والمعايير الدولية المنصوص عليها في معاهدات تغير المناخ، ووفقاً للأدوات التشغيلية وقدراتها - وضرورة زيادة الجهد وفقاً لمستوى تطور الدول - وأن تتصرف بشكل منسق. ويجب عليها وضع القوانين واللوائح المتعلقة بالانبعاثات من المصادر البرية والجوية والسفن الخاضعة لولايتها، مع مراعاة القواعد والمعايير والإجراءات الموصى بها والمتفق عليها دولياً. وينبغي أن تعمل من خلال المنظمة الدولية المختصة أو المؤتمر الدبلوماسي لوضع القواعد والمعايير والإجراءات الموصى بها عالمياً وإقليمياً. وعليها نشر المعلومات، وإجراء البحوث العلمية، وتشجيع تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالتلوث البحري الناجم عن انبعاثات الغازات الدفيئة ومخاطره وحلوله، بما في ذلك تدابير التخفيف والتكيف. ويجب أن تشرع في وضع معايير علمية مناسبة تستند إليها القواعد والمعايير والإجراءات الموصى بها. وعليها ضمان ألا تؤدي انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة الخاضعة لولايتها أو سيطرتها إلى انتشار التلوث إلى دول أخرى وبيئتها. وعليها ضمان امتثال السفن الخاضعة لولايتها للقواعد والمعايير الدولية القابلة للتطبيق. ودعم الدول النامية، ولا سيما الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ (المواد ٢٠٢ و٢٠٣)؛ في مجال بناء القدرات، والخبرة العلمية، ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأمور، بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الدولية، وكذلك من خلال منحها معاملة تفضيلية في مجال التمويل والمساعدة الفنية والخدمات المتخصصة ذات الصلة. ومراقبة وقياس وتقييم وتحليل مخاطر أو آثار التلوث البحري الناجم عن انبعاثات الغازات الدفيئة من الأنشطة البشرية. والرصد المستمر لآثار الأنشطة المصرح بها أو الجارية من حيث تلويث البيئة البحرية. ونشر النتائج المتحصل عليها من رصد مخاطر أو آثار التلوث الناجم عن انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل مباشر أو من خلال المنظمة الدولية المختصة.

٢- الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ: في أبريل ٢٠٢٣، تقدمت دولة فانواتو بمشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول بشأن تغير المناخ وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية تغير المناخ، واتفاق باريس.

في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤، بدعوة من محكمة العدل الدولية، عقدت مجموعة الكتاب السابقين والحاليين لتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[١] اجتماعاً مشتركاً مع قضاة محكمة العدل الدولية لشرح النتائج الرئيسية للهيئة بشأن الأسس العلمية، والآثار والعواقب، والمخاطر المستقبلية لتغير المناخ، وخيارات التكيف والتخفيف منه.

سيصدر الرأي الاستشاري للمحكمة بشأن تغير المناخ والتزامات الدول قريباً. كانت مشاركة الدول والمنظمات الدولية والمجامع العلمية واسعة النطاق في الرد على أسئلة قضاة المحكمة، وبالتالي مساهمة الجميع في صياغة هذا الرأي الاستشاري فريدة من نوعها، وتدل على فهم عالمي مشترك لظاهرة تغير المناخ وآثارها الضارة على حياة البشر. يبدو من غير المرجح أن يضيف الرأي الاستشاري للمحكمة أكثر من الصكوك الدولية القائمة بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بالتزامات الدول في هذا المجال. ومع ذلك، يمكن لرأي المحكمة، من خلال إثبات استقرار القواعد المنظمة لتغير المناخ في مجال القانون الدولي العرفي (العام)، وبناء تلك الالتزامات على المبادئ العامة للقانون، أن

١. IPCC

يشمل الدول غير الأعضاء في الصكوك الدولية المذكورة أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجرد طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة لمثل هذا الرأي الاستشاري قد أظهر العلاقة الوثيقة بين تغير المناخ وأهداف الأمم المتحدة، ولا سيما الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الأجيال القادمة في إطار مبدأ التنمية المستدامة.

٣- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: في ٩ أبريل ٢٠٢٤، أعلنت المحكمة في قضية رفعتها أربع نساء ورابطة سويسرية (تضم نساء مسنات) ضد الحكومة السويسرية، بـ ١٦ صوتاً مقابل صوت واحد، أن المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تتضمن الحق في حماية فعالة من قبل الدولة ضد الآثار والعواقب الضارة لتغير المناخ على الحياة والصحة والرفاهية ونوعية الحياة. على الرغم من أن المحكمة اعتبرت شكوى الأربع مواطنات سويسريات غير مقبولة ولم تعتبرهن ضحايا بالمعنى المقصود في الاتفاقية، إلا أنها اعتبرت الرابطة المذكورة مخولة برفع الدعوى في هذا الشأن. أثبتت المحكمة أن الحكومة السويسرية لم تنفذ التزاماتها الإيجابية الناشئة عن الاتفاقية فيما يتعلق بتغير المناخ. ووفقاً للمحكمة، في عملية التنظيم الداخلية، هناك فراغ مثير للنقد فيما يتعلق بالقيود الداخلية لانبعاثات الغازات الدفيئة في هذا البلد. كما أن الحكومة السويسرية قد تملصت من خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. حكمت المحكمة على الحكومة السويسرية بدفع ٨٠،٠٠٠ يورو كرسوم محاكمة وتكاليف أخرى للمدعية. وبما أنه لم يُطلب من المحكمة الحكم بتعويضات، لم تصدر المحكمة حكماً في هذا الشأن.

٤- محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان: في يناير ٢٠٢٣، طلبت دولتا تشيلي وكولومبيا من محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إبداء رأيها بشأن التزامات الدول الأعضاء في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن تغير المناخ. وطلبتا توضيح العلاقة بين مخاطر تغير المناخ وواجبات الدول لحماية مختلف حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والبقاء، وحق الأطفال والأجيال القادمة، وحق المجتمعات الأصلية. لم تصدر المحكمة رأيها بعد في هذا الشأن، لكن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان ستثير مسائل مهمة جداً من حيث طبيعة التزامات الدول وتأثير الإقليمية على حماية حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

المبحث الرابع: تبعات ارتفاع مستوى سطح الماء في ضوء دراسات لجنة القانون الدولي:

تشير التقارير إلى أن متوسط ارتفاع مستوى سطح البحر في السنوات ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١ بلغ ٤،٥ ملم في السنة. في دورتها الحادية والسبعين عام ٢٠١٩، اهتمت لجنة القانون الدولي بموضوع ارتفاع مستوى سطح البحار من منظور القانون الدولي وعينت فريقاً دراسياً لهذا الموضوع. في ٣٠ يوليو ٢٠٢٤، نظرت اللجنة في تقرير هذا الفريق الدراسي وأقرته. في هذا التقرير، تم النص على أن ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات يؤدي إلى غرق بعض الدول أو إلى تقليص أراضي البعض الآخر تحت السيادة، ويخلق المسائل التالية: تحدي عنصر الأرض كعامل مكون للدولة، الاهتمام بأشكال مؤقتة لإدارة الأرض، السيادة والحقوق السيادية للدولة على الأرض والمناطق البحرية، حق تقرير المصير، مسؤولية الدولة في حماية شعبها، الحماية الحقوقية للأفراد، حماية الأفراد ذوي الحالات الحساسة والضعيفة، قاعدة عدم الإعادة، إلخ.

الاستنتاج

يبدو أن تغير المناخ قد أشرك معظم أقسام القانون الدولي والمؤسسات الدولية. في هذه الحالة، من ناحية، تبدو الموجة العالمية في مواجهة تغير المناخ في الهيئات العالمية والإقليمية جديرة بالتأمل، ومن ناحية أخرى، فإن سياسة

الانفرادية الأمريكية بالخروج مرة أخرى من اتفاق باريس ٢٠١٥ تبعث على الأسف الشديد. عدم انضمام جمهورية إيران الإسلامية إلى اتفاق باريس هو أيضاً أمر مثير للتساؤل.

فيما يتعلق بآثار تغير المناخ على منطقة الخليج الفارسي، على الرغم من أن جميع دول الخليج الفارسي الثماني قد انضمت إلى اتفاقية ١٩٩٢ لتغير المناخ وبروتوكول ١٩٩٧ كيوتو، وجميعها (عدا إيران) أعضاء في اتفاق باريس ٢٠١٥، وجميعها (عدا إيران والإمارات العربية المتحدة) أعضاء في اتفاقية ١٩٨٢ لقانون البحار، ومع ذلك، في الخليج الفارسي حيث توجد دول ذات اقتصادات سياسية تعتمد بشكل رئيسي على النفط والغاز جنباً إلى جنب، يبدو أن هناك مساحة ضئيلة للمطالبة بخفض إنتاج الغازات الدفيئة. معظم هذه الدول لا تفكر إلا في تنميتها الاقتصادية والصناعية، وليس لديها فهم واضح أو خطة محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. خلاف هذه الدول حول اسم الخليج العربي، وملكية الحقول النفطية (مثل الدرة)، والسيادة على الجزر، وتنافسها مع بعضها البعض، جعلت آثار تغير المناخ على الخليج الفارسي تقيم بشكل شديد نسبياً، ووحدة النظام البيئي للخليج العربي لا تستطيع التغلب على الفرقة بينهم.

إن تأثير تغير المناخ على الخليج الفارسي سيكون ملموساً لدرجة أن البعض وصفوه بأنه «تصحر في الصحراء[١] في منطقة الخليج العربي، استدامة الحماية من تغير المناخ تعتمد على وقف إنتاج الملوثات الكربونية. باستثناء قطر، فإن دول المنطقة الأخرى كانت غير مبالية نسبياً بخطر تغير المناخ. دول منطقة الخليج الفارسي تنتج خمسة ونصف في المئة من ثاني أكسيد الكربون في العالم. من بينها، إيران والمملكة العربية السعودية تنتجان أكبر قدر من الغازات الدفيئة.

منطقة الخليج الفارسي تواجه معضلتين فيما يتعلق بتغير المناخ العالمي: الآثار المباشرة لتغير المناخ وتلوث البيئة، وتأمين الانتقال الاقتصادي إلى عصر ما بعد النفط. في حين أن التعاون والمشاركة بين دول منطقة الخليج الفارسي ضروري جداً، إلا أن آفاق هذا الأمر ليست مرضية جداً.

في الظروف الحالية، لا يبدو أن هناك موضوعاً أكثر أهمية لدول منطقة الخليج الفارسي من حماية الخليج الفارسي من الآثار السيئة والمتزايدة لتغير المناخ. فبدون وجود المسطح المائي للخليج العربي، فإن النزاع على اسمه، والجدل حول الجزر، والخلاف على ملكية الحقول النفطية، كلها ستكون جوانب ثانوية وهامشية. يُتطلع اليوم، قبل فوات الأوان، أن تتحد دول المنطقة بإنشاء هيئة دولية مشتركة للعمل بشكل أكبر على منع ومكافحة الآثار السيئة لتغير المناخ على منطقة الخليج العربي. قد يكون الغد متأخراً جداً لهذا الأمر المهم.

المصادر والمراجع

بودانسكي، دانيال، جوتا برونه، لافانيار إجماني، القانون الدولي لتغير المناخ، ترجمة حجت سليمي تركماني، طهران: نويد زمانه قديم، شهر دانش، ١٤٠٣.

حبيبي، همايون، هاجر راعي دهقي، تغير المناخ وتغيرات خطوط الأساس للدول الساحلية: الحلول والتحديات، فصلية العلوم البيئية، المجلد ٨١، العدد ٣، خريف ١٣٩٩، ص ٢٣-٨٤.

حجازي زاده، زهرا، محمد سليقه، صمد كمالي، كشف تغير المناخ في منطقة الخليج الفارسي باستخدام بيانات مخرجات نموذج A1B GC، فصلية الجغرافيا الطبيعية، السنة التاسعة، العدد ٤٣، شتاء ١٣٩٥، ص ١-٤٢.

راعي دهقي، هاجر، دراسة جدوى رفع الدعاوى المتعلقة بآثار تغير المناخ على البيئة البحرية في إطار قانون البحار، فصلية

١. desertification in the desert

الدراسات العامة، المجلد ٤٥، العدد ٣، صيف ٣٠٤١، ص ٥٢٠١-٩٤٠١.

زماني، سيد قاسم، قمة كوبنهاغن (٩٠٠٢) وضرورة مواجهة تغير المناخ، مجلة البحوث القانونية، العدد ٦١، ٨٨٣١، ص ٩٣٤-٨٤٤.

سليمي تركماني، حجت، من المسؤولية القانونية للدول إلى مسؤوليتها الأخلاقية في مجال مواجهة تغير المناخ، مجلة الدراسات القانونية لجامعة شيراز، المجلد ٠١، العدد ٣، صيف ٧٩٣١، ص ٥٠١-٤٣١.

عبد اللهي، محسن، مسعود فريادي، تماشي إجراءات إيران مع التزامات التخفيف والتكيف في اتفاقية باريس المناخية، المجلة القانونية الدولية، السنة ١٤، خريف ٣٠٤١، العدد ٥٧، ص ٩-٢٤.

عزيزي، إحسان، عليرضا آرش بور، ليلى رئيسي دزكي، تحليل كفاءة مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في النظام القانوني الدولي لتغير المناخ، فصلية الدراسات العامة، المجلد ٣٥، العدد ٤، شتاء ١٠٤١، ص ٥٠٩١-٥٢٩١.

عسكري، سهراب، فرزانه صادقي، زهرا خان محمدي، الخصائص البيئية للخليج العربي ومكانته في اتفاقية الكويت وقانون البحار الدولي (٢٨٩١)، سيبهور، المجلد ٣٢، ربيع ٣٩٣١، العدد ٩٨.

گهرنژاد، حميد، ابوالفضل شمسائي، سارا نظيف، محمود ذاكرى نيرى، دراسة آثار تغير المناخ على ارتفاع مستوى سطح بحر عمان والخليج العربي، مجلة هندسة الموارد المائية، السنة ٢١، العدد ٢٤، ٨٩٣١، ص ١-٨١.

مسعودي فر، هادي، عليرضا آرش بور، مسعود راعي دهقي، استراتيجية قاعدة الإنصاف في تغير المناخ وضمان الأمن الإنساني المستدام مع التركيز على مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، فصلية فقهية متعددة التخصصات، العدد ٥، شتاء ٠٠٤١، ص ٩٨-٨١١.

ملكي، رضا، مسعود راعي، المسؤولية الدولية عن تغير المناخ وأمن الماء والغذاء، فصلية بحوث العلاقات الدولية، المجلد ٢١، العدد الأول، ٤٤، ربيع ١٠٤١، ص ٥٥٢-٧٧٢.

همتي كل سفيدي، فرهاد، مسعود راعي دهقي، عليرضا آرش بور، مسؤولية الدول في الحد من تغير المناخ وفقاً للقانون الدولي العرفي، قيد النشر في مجلة البحوث القانونية، المجلد ٤٢، العدد ٣٦، خريف ٤٠٤١.

المصادر الإنجليزية

Kumetat. Dennis , Climate change in the Persian Gulf – regional security, sustainability strategies and research needs Paper for the Conference: “Climate Change, Social Stress and Violent Conflict”, Hamburg, 19 & 20.11.2009.

Mason .Michael., Theorising the climate change accountability of Persian Gulf petrostates, Environmental Policy and Governance, 2023, wileyonlinelibrary.com/journal/eet.

Mojtahed-Zadeh. Pirouz, Bahador Zarei, Maritime Boundary Delimitations in the Persian Gulf, International Studies Journal (ISJ) / Vol. 14 / No.2 / fall 2017 / pp.49-66 .

Press Release, European Court of Human Rights, Violations of the European Convention for failing to implement sufficient measures to combat climate change, 09.04.2024

Naderi Beni. Abdolmajid, Nick Marriner, Arash Sharifi, Jafar Azizpour, Keivan Kabiri, et al.. Climate Change: A driver of future conflicts in the Persian Gulf Region?. Heliyon, 2021, 7 (2), pp.e06288.ff10.1016/j.heliyon.2021.e06288ff. ffhal-03209546f.

Naderi. Shima, Maryam Afshari ,Abbas Poorhashemi ,Parvin Farshchi , Localization of the Sustainable Development Goals in the Persian Gulf, International journal of Maritime Policy, Vol. 1, Issue. 1, Spring 2021, pp. 101–130.

R. Bugajski. Dariusz , The Persian Gulf in the light of law of the sea., Prawo Morskie 2016, t. XXXII ISSN 0860-7338

Yearbook of International Law Commission, 2024, A/79/10., pp. 94- 113.

Bodansky, Daniel, Jutta Brunnée, and Lavanya Rajamani. International Climate Change Law.

Translated by Hojjat Salimi Turkamani. Tehran: Navid-e Zamaneh-ye Ghadim, Shahr-e Danesh, 2024/1403.

Habibi, Homayoun, and Hajar Ra'ei Dehaghi. "Climate Change and Changes in Baselines of Coastal States: Solutions and Challenges." Quarterly Journal of Environmental Sciences, Vol. 18, No. 3, Autumn 2020/1399, pp. 32-48.

Hejazi Zadeh, Zahra, Mohammad Saligheh, and Samad Kamali. "Detection of Climate Change in the Persian Gulf Region Using Output Data from the CG B1A Model." Quarterly Journal of Physical Geography, Year 9, No. 34, Winter 2017/1395, pp. 1-24.

Ra'ei Dehaghi, Hajar. "Feasibility Study of Filing Lawsuits Regarding the Effects of Climate Change on the Marine Environment within the Framework of the Law of the Sea." Quarterly Journal of Public Law Studies, Vol. 54, No. 2, Summer 2024/1403, pp. 1025-1049.

Zamani, Seyed Qasim. "The Copenhagen Summit (2009) and the Necessity of Addressing Climate Change." Journal of Legal Research, No. 16, 2009/1388, pp. 439-448.

Salimi Turkamani, Hojjat. "From States' Legal Responsibility to Their Moral Responsibility in the Field of Climate Change." Journal of Legal Studies, Shiraz University, Vol. 10, No. 2, Summer 2018/1397, pp. 105-134.

Abdollahi, Mohsen, and Masoud Faryadi. "Alignment of Iran's Actions with the Mitigation and Adaptation Commitments of the Paris Climate Agreement." International Law Journal, Year 41, Autumn 2024/1403, No. 75, pp. 9-42.

Azizi, Ehsan, Alireza Arashpour, and Leila Ra'isi Dezaki. "Analysis of the Efficiency of the Common but Differentiated Responsibilities Principle in the International Legal Regime of Climate Change." Quarterly Journal of Public Law Studies, Vol. 52, No. 4, Winter 2022/1401, pp. 1905-1925.

Askari, Sohrab, Farzaneh Sadeghi, and Zahra Khanmohammadi. "Environmental Characteristics of the Persian Gulf and Its Position in the Kuwait Convention and the International Law of the Sea (1982)." Sepehr, Vol. 23, Spring 2014/1393, No. 89.

Gaharnjad, Hamid, Abolfazl Shamsaei, Sara Nazif, and Mahmoud Zakeri Niri. "Study of the Effects of Climate Change on Sea Level Rise in the Sea of Oman and the Persian Gulf." Journal of Water Resources Engineering, Year 12, No. 42, 2019/1398, pp. 1-18.

Masoudifar, Hadi, Alireza Arashpour, and Masoud Ra'ei Dehaghi. "The Strategy of the Equity Rule in Climate Change and Ensuring Sustainable Human Security with Emphasis on the Common but Differentiated Responsibilities Principle." Interdisciplinary Fiqh Quarterly, No. 5, Winter 2022/1400, pp. 89-118.

Maleki, Reza, and Masoud Ra'ei. "International Responsibility for Climate Change and Water and Food Security." Quarterly Journal of International Relations Research, Vol. 12, No. 1 (44), Spring 2022/1401, pp. 255-277.

Hemmati Golsefidi, Farhad, Masoud Ra'ei Dehaghi, and Alireza Arashpour. "State Responsibility for Climate Change Mitigation under Customary International Law." Forthcoming in Journal of Legal Research, Vol. 24, No. 63, Autumn 2025/1404.